اللام فإنها لازمة وأجاز في الشبه الثبات والحذف لأن المعنى الذي في اللام والنون ليس في الشرط وأما قوله عن سيبويه: وقد سمعنا منهم من يقول ليفعل، فليس من كلامه في هذا المعنى وإنما قال في باب الأفعال في القسم وقد يستقيم في الكلام أن زيداً ليذهب وليضرب في رواية الرباحي. وفي الشرقية: وقد ـ يستقيم في الكلام زيداً ليذهب وليضرب ولا يريد اليمين ولم يقع ضرب والأكثر على ألسنتهم كما خبرتك في اليمين ـ وهذا النص ليس فيه شيء ما ذكر لأن اللام إذا دخلت في خبر ان كان الفعل للحال كما يكون قبل اللام لأن إن إنما ـ تذكر للحال فإذا دخلت النون فيها كان على القسم لأن الفعل صار مستقبلاً ـ وقد تدخل اللام وحدها والفعل مستقبل ولا يراد القسم وهو قليل.

ونأتي إلى باب ـ ما جاء بناء جمعه على غير ما يكون في مثله ـ فنجد ابن خروف يقول معترضاً على ابن السراج «ومنع ابن السراج أن يكون فعال من أبنية الجموع، وليس كما زعم لأنه جار مجرى جموع التكسير في إحكامها[1].

وذكر ابن السكيت انهم يقولون للقدح زُجاجة مثلثة وجماعها زَجاج وزِجاج وزُجاج، وقال أبو عبيد أن أقل هذه الجموع ما جاء بالكسر[2] فصيغة فعال جمعاً مستعملة بكثرة في العربية.

ويعالج ابن خروف أوزان الصحيح التي أقرها علماؤنا بناء على أسس صوتية ويرد على أبـي الحسن بعض آرائه، قال في باب ـ ما يكون يفعل من فعل فيه مفتوحاً قال أبو الحسن: كل شيء على فعل فهو يفعل نحو علم يعلم، وما كان على فعل فإنه يكون على يفعل ويفعل إلا ما كان أحد الحروف الستة فإن ذلك يخرج بعضه إلى يفعل ويبقى بعضه على الأصل قال ابن خروف، أهمل أبو الحسن أمر القياس في ما كان فيه أحد الحروف الستة، والظاهر من كلام سيبويه أن الهمزة والهاء يقاس ذلك فيها لقوله وصار الأصل في العين أقل والحاء ملحقة بالعين والحاء على الأصل، وقد ذكر في باب الواو التي هي فاء في هذه

(1) تنقيح الألباب 199.
(2) المخصص 87/15.